CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBI/1/7/Add.2
12 February 2016

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الاجتماع الأول
مونتريال، كندا، 2-6 مايو/أيار 2016
البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*

حشد الموارد

تجميع للمعلومات عن السياسات والتشريعات القائمة التي تنظم آليات تمويل التنوع البيولوجي وعن مساهمة العمل الجماعي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا - تجميع للمعلومات عن السياسات والتشريعات القائمة التي تنظم آليات تمويل التنوع البيولوجي

ألف - مقدمة

1- في الفقرة 17 من المقرر 3/12، بشأن حشد الموارد، حث مؤتمر الأطراف، في اجتماعه الثاني عشر، الأطراف على النظر، حسب الاقتضاء، في إجراء استعراض وتقييم للتشريعات والسياسات القائمة التي تنظم آليات تمويل التنوع البيولوجي، بهدف تحديد الفرص المتاحة لتعميم التنوع البيولوجي وتعزيز السياسات الحالية وضماناتها التكميلية وإتاحة المعلومات عن هذا العمل إلى الأمين التنفيذي، بما في ذلك الخبرات العملية والدروس المستفادة. وفي الفقرة 18 من نفس المقرر، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي أن يقوم بتجميع موجز توليفي للمعلومات المقدمة من الأطراف وفقا للفقرة 17 أعلاه، لنظر الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الأول.

2- وفيما يتعلق بالضمانات، يرد التكليف أعلاه في سياق اعتماد مؤتمر الأطراف، في نفس المقرر، للمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الضمانات في آليات تمويل التنوع البيولوجي (انظر المقرر 3/12، الفقرة 15 والمرفق الثالث). وتشير المبادئ التوجيهية، ضمن جملة أمور إلى أنه يتعين إجراء معالجة فعالة للآثار المحتملة لآليات تمويل التنوع البيولوجي على حقوق المجتمعات الأصلية والمحلية وسبل عيشها، وفقا للتشريعات الوطنية، وأنه يجب الاهتمام بشكل خاص بالآثار على المجتمعات الأصلية والمحلية وكذلك المرأة، ومشاركتها.

3- وأرسل الأمين التنفيذي الإخطار 2015-067، المؤرخ 3 يونيو/حزيران 2015، يدعو فيه الأطراف إلى تقديم معلومات ذات صلة في أقرب فرصة ممكنة في موعد أقصاه 31 ديسمبر/كانون الأول 2015. وأرسل الإخطار 2015-132 للتذكير في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2015. وعند وقت إعداد الوثيقة الحالية، لم يتسلم الأمين التنفيذي أية تقديمات من الأطراف إعمالا بالدعوة المذكورة أعلاه.

* UNEP/CBD/SBI/1/1/Rev.1.

4- وفي ضوء غياب التقديمات، قامت الأمانة بتحليل 159 تقريرا من التقارير الوطنية الخامسة التي قدمت بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 بهدف تحديد واستخلاص معلومات عن التقدم المحرز في التنفيذ الوطني الذي قد يلبي الفقرة 17 من المقرر 3/12. ويرد تجميع للمقتطفات ذات الصلة من التقارير الوطنية الخامسة التي قدمتها الأطراف في UNEP/CBD/SBI/1/INF/4.

5- وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت الأمانة شكل التقارير الوطنية الثالثة لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية.[1] وبينما يحتوي الشكل على أسئلة تتعلق بحشد الموارد،[2] فهذه لا تسأل عن آليات تمويل التنوع البيولوجي أو التشريعات والسياسات التي تنظم هذه الآليات.

6- ولا يوجد إشارة في التقارير الوطنية الخامسة التي تستجيب لجميع الجوانب التي تمت معالجتها في التكليف. وفي نفس الوقت، قدم الكثير من الأطراف معلومات عن مختلف الجوانب الفردية للتكليف، التي إن أخذت معا، من شأنها أن تسمح بتحديد بعض الأنماط والاتجاهات. غير أنه بما أن التقارير لا تقدم بالضرورة تغطية شاملة لمختلف جوانب التكليف، يمكن أن تقدم الأرقام المقدمة أدناه إشارة فقط إلى الحد الأدنى.

7- و أبلغت الأطراف أيضا، في تقاريرها الوطنية عن التقدم الذي أحرزته في تنفيذ أهداف أيشي الفردية للتنوع البيولوجي. واستخدمت الأمانة هذه المعلومات لإجراء تقييم عالمي للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، الوارد في الوثيقة UNEP/CBD/SBI/1/xxx. كما أن بعض الأقسام في هذه الوثيقة تتعلق بالتحليل الحالي، ويمكن قراءتها بالإقتران معه. وبالإضافة إلى المعلومات المقدمة لغرض الهدف 20 من أهداف أيشي، فإن الهدف 3 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي بشأن التدابير الحافزة هو مهم أيضا، لعدة أمور من بينها أن بعض آليات تمويل التنوع البيولوجي، مثل نظام المدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي، يعُترف بها أيضا كتدابير حافزة إيجابية، بينما تحديد وا لغاء أو الإزالة التدريجية أو إصلاح الحوافز، بما فيها الإعانات، الضارة بالتنوع البيولوجي يمكن أن تكون عنصرا مهما في الإصلاحات المالية البيئية، التي تعتبر أحد الآليات المالية المنعكسة في الغاية 4 من الخطة الاستراتيجية لحشد الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا للإشارة الصريحة إلى الضمانات، فإن المعلومات عن تنفيذ الهدف 18 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، بشأن المعارف التقليدية والابتكارات والممارسات لدى المجتمعات الأصلية والمحلية التي تتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، يمكن أن تكون مهمة أيضا.

باء - التجميع والتحليل

8- من بين 159 تقريرا وطنيا تم تقديمهاوا جراء تحليل لها بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، قدم 125 طرفا معلومات تتعلق بجانب واحد على الأقل من التكليف الوارد في الفقرة 17 من المقرر 3/12. ووفرت التقديمات معلومات عن مختلف آليات تمويل التنوع البيولوجي. وهناك معلومات محدودة أكثر عن التشريعات والسياسات التي تنظم هذه الآليات؛ غير أن حوالي ربع الأطراف المبلغة ذكرت أنها سنّت تشريعات أو اعتمدت سياسات، بما في ذلك المراسيم الحكومية أو أدوات مشابهة، من شأنها أن تستحدث آليات تمويل التنوع البيولوجي أو تعززها. ويذكر حوالي 10 في المائة من الأطراف المبلغة أنها تمر بعملية إعداد هذه التشريعات أو السياسات.[3] ولا تقدم التقارير عامة معلومات أكثر تفصيلا عن الخبرات المكتسبة أو الدروس المستفادة خلال عملية السياسات اللازمة.

9- وفيما يتعلق باستعراض أو تقييم مثل هذه التشريعات والسياسات، ذكرت ثلاثة بلدان، بصورة عامة، أنها أجرت استعراضات للسياسات هذه أو أنهامتر بمرحلة إجراء مثل هذا الاستعراض؛ فمثلا، تشير السويد إلى تقرير نُشر في عام 2012، يحتوي على استقصاء لأدوات السياسات لتحقيق أهداف الجودة البيئية في السويد. وفي سياق تنفيذ الهدف 3 من

[1] http://bch.cbd.int/protocol/cpb_natreports.shtml

[2] يتساءل السؤال 17 عن آليات لتخصيص أموال الميزانية لتشغيل الأطر الوطنية للتنوع البيولوجي، ويتساءل السؤال 203 عن الحشد الإضافي للموارد المالية.

[3] اعتمادا على تاريخ التقديم للتقرير الوطني الواحد، قد لا تكون هذه المعلومات محدثة، مما يشير إلى أن عدد البلدان التي سنّت تشريعات أو اعتمدت سياسات في الوقت الحالي قد يكون أعلى.

أهداف أيشي للتنوع البيولوجي بشأن التدابير الحافزة، ذكر ما يزيد قليلا عن 10 في المائة من الأطراف المبلغة استعراضات أو تقييمات تسعى إلى تحديد الحوافز، بما فيها الإعانات، التي تضر بالتنوع البيولوجي. ومن بين هذه، أشار أربعة فقط إلى أن الاستعراضات والتقييمات قد استكملت، بينما أشار ثلاثة بلدان والاتحاد الأوروبي إلى أن مثل هذه الاستعراضات والتقييمات ما زالت جارية وأشار ستة بلدان أخرى إلى أنها تعتزم إجراء هذه الاستعراضات والتقييمات. وأشار بلدان في هذا السياق إلى استخدام التقييم البيئي الاستراتيجي.

10- وفي سياق الدراسة التي أجراها الاتحاد الأوروبي، شرحت كرواتيا أنها واحدة من 12 بلدا في الاتحاد الأوروبي التي تشارك في الدراسة وأن من المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تقييم الحوافز والإعانات التي تضر بالتنوع البيولوجي.

11- وأشار 15 في المائة تقريبا من الأطراف المبلغة إلى أمثلة لسياسات أو برامج معينة تم تحديدهاعلى أنها تولد حوافز تضر بالتنوع البيولوجي، أو أن هناك شك في أنها تحدث ذلك، بينما أشار 10 في المائة تقريبا من الأطراف إلى معالجة تدابير فردية ولدت حوافز ضارة (أي إلغائها أو إزالتها التدريجية أو إصلاحها):

(أ) أشارت الأرجنتين إلى التقدم المحرز في إعادة صياغة الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي في قانونها بشأن "الاستثمارات في الحراجة" الذي يمنح الدعم المالي ومنافع ضريبية، ضمن جملة أمور، لتعزيز الغابات الأصلية المتدهورة؛

(ب) لاحظت بنغلاديش أن الإعانات للأسمدة الكيميائية تم تخفيضها، بينما الحوافر الإيجابية وضعت لخفض أسعار الأسمدة غير اليوريا؛

(ج) أشارت كولومبيا إلى سلسلة من الضرائب التي تم فرضها من أجل الإثناء على الأنشطة الضارة؛

(د) أشارت كوستاريكا إلى إصلاحها لحوافز الحراجة من خلال استحدات نظام للمدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي؛

(هـ) أشارت كرواتيا إلى إصلاح الدعم الزراعي، والذي يرتبط الآن بالممارسات الزراعية الصديقة للبيئة بدلا من الإنتاج الزراعي الشامل، الذي يفضل التوسع في الزراعة بدلا من الزراعة المستدامة؛

(و) أشارت قبرص إلى تركيزها على "خضرنة" الزراعة فيما يتعلق بمراعاة الطبيعة، وحماية الموائل والأنواع التي تعتمد على الممارسات الزراعية؛

(ز) أشارت الدانمرك إلى إلغاء الإعانات للصرف في إطار نظم المنح الزراعية؛ وللصرف وبناء الطرق في الأراضي الحرجية في إطار نظام تحسين الأراضي الحرجية؛

(ح) أشار الاتحاد الأوروبي إلى إصلاحاته للسياسات المشتركة الزراعية ولمصايد الأسماك التي تهدف إلى تقليل الدعم الذي يكون له تأثيار سلبيا على البيئة، مع مكافأة ممارسات توصيل السلع العامة، بما في ذلك التنوع البيولوجي؛

(ط) أشارت فرنسا إلى إزالتها لمعدلات الضريبة التفضيلية على مبيدات الآفات، فضلا عن إصلاحاتها لتعريفات المياه، وقواعد ممتلكات الإيجار والرسوم السنوية على قوارب النزهة؛

(ي) أشارت الهند إلى إصلاحها لإعانات الأسمدة، التي تهدف إلى الإثناء عن استعمال الأسمدة القائمة على اليوريا الأكثر ضررا؛

(ك) أشارت باكستان إلى إزالتها لدعم الكهرباء لآبار المزارع الجوفية التي كانت سببا رئيسيا لنضوب المياه الجوفية؛

(ل) لاحظت المملكة العربية السعودية أن هناك تقدم قد أحرز في إعادة تنظيم بعض آليات الدعم الزراعي فيها، مع تقليل في كمية الإعانات الزراعية الممنوحة في 11 سنة ماضية؛

(م) لاحظت سويسرا أن هناك تقدم قد أحرز في إزالة أو إصلاح الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي في القطاع الزراعي: مثل إزالة المدفوعات المباشرة لتربية الحيوانات، مع الإقرار بأن الضريبة الجارية ونظام الحوافز قد يؤثر على المناخ والهواء والضجيج فضلا عن التربة والتنوع البيولوجي؛

(ن) أشارت تايلند إلى سياستها الأولية لإزالة الحوافز والإعانات، وذلك بالتركيز على خفض تكاليف الإنتاج، بالنسبة لإعانات أسعار المطاط والأرز؛

(س) أشارت أوروغواي إلى إصلاحها لقانون الغابات في عام 2005، الذي أزال تدابير دعم معينة.

12- وقد يكون تناول الحوافز الضارة أمرا ضروريا، ولكنه ليس بالكاف لتحسين التنوع البيولوجي، كما لاحظت نيوزيلندا. ويشرح تقريرها الوطني أن زراعة البلد هي قائمة على السوق، وأنها عملت دون إعانات مباشرة أو دعم للأسعار أو الدخل لما يقرب من 30 سنة. ولا توجد إعانات مباشرة لصناعة صيد الأسماك أو للإدارة التجارية للغابات. وبينما كان هناك تأثير إيجابي لإصلاح الإعانات على التنوع البيولوجي، مع التوسع في الزراعة، لاسيما لغرض إنتاج الألبان في السنوات الأخيرة، فقد تجددت الشواغلإزاء التلوث و التنوع البيولوجي.

13- واعتمد مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر، في مقرره 3/12 بشأن حشد الموارد، المعالم الرئيسية للتنفيذ الكامل للهدف 3 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي (انظر المقرر 3/12، الفقرة 21 والمرفق الأول). ويدعو أحد المعالم، الذي ينبغي أن يتحقق بحلول عام 2016، إلى الانتهاء من إجراء دراسات تحليلية وطنية تحدد الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي المرشحة للإلغاء أو الإزالة التدريجية أو الإصلاح، بما في ذلك الإعانات،و التي تحدد الفرص السانحة لتعزيز تصميم وتنفيذ تدابير حافزة إيجابية. ويدعو أحد المعالم الرئيسية الأخرى إلى وضع إجراء سياساتي أو تشريعي فوري، بحلول عام 2016، في الحالات التي تكون الحوافز الضارة فيها معروفة بأن لها آثار ضارة وتكون محددة بالفعل بوصفها مرشحة للإلغاء أو الإزالة التدريجية أو الإصلاح، في شكل إلغاءها أو البدء في عملية إزالتها تدريجيا أو إصلاحها. وفي ضوء هذه المعالم الرئيسية، ومع الاعتبار الواجب لإمكانية الهدف 3 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في حشد الموارد للتنوع البيولوجي، على النحو الذي أشار إليه مؤتمر الأطراف في المقرر 4/11، الفقرة 8، مع الاعتراف بأن المعالم الرئيسية قد اعتمدت كإطار مرن، فلا يبدو أن الأرقام أعلاه تمثل تقدما مرضيا.

14- والواقع إن إعداد وا ٍضافة هدف وطني يعكس الهدف 3 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، بحلول عام 2015، في تحديث الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي وا ٍدراج بنود إجراءات ذات صلة في تحديث خطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي هي من المعالم الرئيسية الأخرى التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في الاجتماع الثاني عشر. غير أنه وفقا لتحليل أجرى لمساهمة الأهداف الوطنية التي وضعتها الأطراف والتقدم المحرز نحو أهداف أيشي للتنوع البيولوجي (انظر الوثيقة UNEP/CBD/SBI/1/2/Add.2)، فإن نصف عدد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي المحدثة المستلمة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 لا يحتوي على هدف وطني أو التزام يتعلق بالهدف 3 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، بينما يحتوي حوالي 40 في المائة أخرى على هدف له مستوى أقل من الطموح أو لم يعالج جميع العناصر الواردة في هدف أيشي. ويبدو أن هذا من شأنه أن يدعم التقييم الوارد في الفقرة 14 أعلاه.

15- وفيما يتعلق بتنفيذ آليات محددة لتمويل التنوع البيولوجي، بينما يذكر عدد قليل فقط من الأطراف المبلغة (أقل من 5 في المائة) الإصلاح المالي البيئي، فإن عددا أكبر بكثير يشير إلى التدابير التي قد تكون جزءا من الإصلاح المالي البيئي، مثل إلغاء أو إزالة تدريجية أو إصلاح للحوافز، بما في ذلك الإعانات التي قد تكون ضارة بالتنوع البيولوجي، والتي كما أشرنا أعلاه، جرى ذكرها بنسبة 10 في المائة تقريبا، أو تطبيق التدابير المالية مثل الضرائب الخضراء، أو اعفاءات ضريبية لأنشطة نافعة، وهي ما ذكرها حوالي 15 في المائة.

16- وأقل من 10 في المائة من الأطراف المبلغة تشير صراحة إلى إدخال أو تعزيز نظم المدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي، بينما يشير ما يقرب من 5 في المائة من الأطراف المبلغة إلى مقابل الحفظ، بما في ذلك صيرفة الحفظ. غير أن عددا أكبر من الأطراف المبلغة (ما يقرب من 40 في المائة) يشير إلى إدخال أو تعزيز تدابير الحوافز الإيجابية التي قد تنطوي على مفاهيم مماثلة، كما في حالة المدفوعات الزراعية – البيئية. وفي هذا السياق، فإن 9 بلدان أعضاء في الاتحاد

الأوروبي فضلا عن الاتحاد الأوروبي ذاته أشارت إلى تقوية التدابير الحافزة للتنوع البيولوجي في سياق السياسة الزراعية العامة وسياسة مصايد الأسماك العامة، والإصلاحات المرتبطة بها.

17- ويشير ما يقرب من 10 في المائة من البلدان المبلغة إلى خضرنة الأسواق أو إلى إنشاء شراكات أعمال، ربما في سياق برامج خاصة بالقطاعات، مثلا بشأن السياحة (انظر الفقرتين 19 و20 أدناه). وفي ضوء الدور المهم المحتمل الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المالية لحشد الموارد من أجل التنوع البيولوجي، أشار طرف واحد (البرازيل) صراحة إلى إشراك القطاع المالي، في شكل بروتوكول أخضر لإدخال معايير استدامة البيئة داخل النظام المصرفي العام.

18- وأشار حوالي 10 في المائة من التقديمات إلى تعزيز الصناديق القائمة أو إنشاء صناديق جديدة، تتضمن أحيانا نطاقا شائقا من ترتيبات التمويل، والآليات والموارد. فقد أشارت ناميبيا، مثلا، إلى إنشاء صندوق استئماني لمنتجات الصيد (GPTF) مع صرف 8 ملايين دولار ناميبي سنويا في المتوسط خلال الفترة 2010-2013، وتشرح أن المصادر الرئيسية لدخل الصندوق الاستئماني كانت من: (أ) رسوم الدخول إلى الحدائق الوطنية؛ (ب) ومبيعات العاج؛ (ج) ورسوم على كل رأس حي عند التصدير؛ (د) وامتياز ات الصيد؛ (ه) ومزادات الحيوانات الحية؛ (و) ومشاكل الصيد التذكاري للحيوانات.

19- وفيما يتعلق بتعميم التنوع البيولوجي في سياق آليات التمويل، أشار ت ستة بلدان متقدمة إلى تعزيز برنامج التنوع البيولوجي في أنشطة التعاون الإنمائي فيما بينها، وما يرتبط به من تمويل إنمائي دولي، بينما أشار 6 بلدان إلى تعزيز النظر في التنوع البيولوجي في تمويل تغير المناخ، مثلما يحدث في إطار البرنامج المعزز +REDD. وفيما يتعلق بتعميم التنوع البيولوجي في القطاعات الاقتصادية، فإن الإشارات إلى السياسات أو البرامج أو التدابير الرامية إلى الزراعة والحراجة تحتل مكان الصدارة بما يقرب من 20 في المائة من التقديمات التي أشارت إلى كلتا الحالتين، بينما لم تظهر بنفس الوضوح القطاعات الأخرى، مثل مصايد الأسماك أو الطاقة أو السياحة.

20- وفيما يتعلق بتعزيز الضمانات في سياق آليات تمويل التنوع البيولوجي، أشار بلد واحد فقط (أرمينيا) صراحة إلى الضمانات في هذا الخصوص، حيث ذكرت الشروط المسبقة لإنشاء مناطق طبيعة محمية خاصة يديرها المجتمع المحلي، بينما أشار بلدان فقط إلى النساء. غير أن عددا كبيرا من الأطراف أشار إلى السياسات أو البرامج أو التدابير التي يبدو فيها أن النظر في الآثار على حقوق المجتمعات الأصلية وسبل عيشها، كما تدعو إلى ذلك المبادئ التوجيهية بشأن الضمانات في آليات تمويل التنوع البيولوجي التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر، ستكون له أهمية خاصة. وبوجه خاص، أشار ربع البلدان المبلغة إلى إشراك المجتمع في إدارة التنوع البيولوجي وا لى إدخال أو تعزيز الحوافز الإيجابية ذات الصلة، مثل ترتيبات المشاركة في إيرادات السياحة، كما يحدث في سياق الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية (CBNRM)، أو الإدارة المشتركة للمناطق المحمية، أو إنشاء مناطق مجتمعية محمية والاعتراف بها رسميا.[4] وما يقرب من 5 في المائة من البلدان المبلغة ذكرت تعزيز حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في سياق التشريعات أو السياسات أو التدابير التي تهدف إلى التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.

21- وكمثال ملموس، شأ ر ت الأرجنتين إلىأنها سنّ ت القانون 26331 بشأن المعايير الدنيا لحماية البيئة في الغابات المحلية، وبموجبه فإن الأموال تحو ّ ل إلى ملاك الغابات المحلية لغرض الحفاظ عليها، وتحديد الأولويات للمزارعين والشعوب الأصلية الذين يعيشون في الغابات ويقتانون منها. وقد أمكن إحراز هذا التقدم من خلال زيادة بمقدار 700 في المائة في ميزانية إدارة الحدائق الوطنية.

22- غير أنه تجدر الإشارة مع ذلك إلى أن التقدم المحرز لم يكن في جميع الحالات خطيا وأن تأثيرك النُهج المجتمعية بشأن حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وسبل عيشها ليست إيجابية بصفة تلقائية. والحالة التي ذكرتها بوتسوانا هي حالة بناءة: ففي تحليل اتجاهات الإيرادات للمنظمات المجتمعية العاملة في إدارة الموارد الطبيعية، لاحظ البلد أن إيرادات

[4] انظر أيضا الفقرة 29 من المقرر 3/12.

المنظمات المجتمعية قد زادت بسرعة من حوالي مليون بولات بوتسوانية في عام 1997 إلى ما يزيد على 20 مليون بولات بوتسوانية في عام 2008. غير أنه منذ عام 2008، هبطت الإيرادات خاصة بشكل حقيقي. ويلاحظ التقرير أن هذا الهبوط يبدو أنه يتمشى مع تنفيذ سياسة الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية (CBNRM) في عام 2007، وكان هدفها بالفعل أن تدعم وتزيد إيرادات المنظمات المجتمعية وسبل العيش الريفية. غير أن التقرير يخلص إلى أن هذا لم يحدث، ويشك في أن هذا ربما كان بسبب أن الصندوق الذي أضيف نتيجة للسياسة قد حال دون مزيد من تنمية وتوسع المنظمات المجتمعية.

جيم - السبيل المقترح للمضي قدما

23- فيضوء التحليل الوارد أعلاه، يمكن طرح الاستنتاجات التالية وا ٍدراجها في مشروع التوصية لنظر الهيئة الفرعية، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/CBD/SBI/1/7:

(أ) بينما تم تحقيق بعض التقدم في تنفيذ الهدف 3 من أهداف أيشي وفي تطبيق المعالم الرئيسية المرتبطة به والتي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر، يبدو أن المزيد من العمل ينبغي القيام به. وبناء على ذلك، قد ترغب الهيئة الفرعية في التوصية بالتذكير بالمعالم الرئيسية وأهمية تطبيقها. وقد ترغب الهيئة الفرعية أيضا في التوصية بأنشطة داعمة يجريها الأمين التنفيذي، بالتعاون مع المنظمات والمبادرات الدولية ذات الصلة، وبمدخلات مقدمة من الأطراف؛

(ب) هناك معلومات قليلة نسبيا مقدمة عن الأسواق للمنتجات الخضراء والشراكات بين قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، وخصوصا بالرغم من دورها المحتمل المهم لحشد الموارد للتنوع البيولوجي، على إشراك القطاع المالي. وقد ترغب الهيئة الفرعية في التوصية بتعزيز هذا الجانب المعين، من خلال عمله بشأن إشراك قطاع الأعمال؛

(ج) بالرغم منكثر ة المراجع عنذ ُهج، مثل الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية (CBNRM)، التي تبين أن الكثير من البلدان يسعى إلى إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وتحفيزها في تحقيق حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام، توجد معلومات قليلة، بما في ذلك الممارسات الجيدة أو الدروس المستفادة، المقدمة عن الطريقة التي يمكن بها ضمان أن تطبيق الضمانات سيعالج على نحو فعال التأثيرات المحتملة لآليات تمويل التنوع البيولوجي على حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وسبل عيشها. وفي نفس الوقت، يبدو أن الأدلة القائمة تشير إلى أن الخبرات ذات الصلة ليست إيجابية دائما. وبالتالي، قد ترغب الهيئة الفرعية في التوصية بمتابعة هذا العمل وزيادة تعزيزه، مع استخدام مسارات العمل مثل تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالاستخدام المألوف المستدام التي أيدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر (المقرر 12/12 باء، الفقرة 1 والمرفق).

ثانيا - تجميع للمعلومات عن مساهمة العمل الجماعي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية

ألف - مقدمة

24- في الفقرة 29 من المقرر 3/12، أقر مؤتمر الأطراف، في إطار الإبلاغ المالي، بالدور الذي يؤديه العمل الجماعي، بما في ذلك من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية، والذ ُهج غير السوقية لحشد الموارد لتحقيق أهداف الاتفاقية، بما في ذلك ذ ُهج مثل الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية، أو الحوكمة المشتركة أو الإدارة المشتركة للمناطق المحمية، أو من خلال الأراضي والمناطق المحفوظة بواسطة المجتمعات الأصلية والمحلية، وقرر أن يدرج الأنشطة التيتشجع وتدعم مثل هذه الذ ُهج في عمليات الإبلاغ بموجب الاتفاقية.وعلاو ة على ذلك، دعا مؤتمر الأطراف، في الفقرة 30(ج) من نفس المقرر، الأطراف، والحكومات الأخرى، ومنظمات أصحاب المصلحة المعنية إلى النظر في تقديم، من خلال إطار الإبلاغ المالي ووسائل أخرى، معلومات عن مساهمة العمل الجماعي في حفظ التنوع البيولوجي، بما في ذلك بشأن الخبرات والدروس المستفادة في تطبيق المنهجيات ذات الصلة.

25- وفي الفقرة 31 من نفس المقرر، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي تيسير تبادل آراء وخبرات المجتمعات الأصلية والمحلية بشأن العمل الجماعي وإتاحة هذه المعلومات من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية وإلى الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الأول للنظر فيها من أجل تحديث وتقديم المبادئ التوجيهية ذات الصلة.

26- وعملا لهذا الطلب، قام الأمين التنفيذي مع مركز المرونة SwedBio في استوكهولم بتنظيم حلقة عمل بشأن الحوار حول تقييم العمل الجماعي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في حفظ التنوع البيولوجي وحشد الموارد، المنعقدة في باناجيشيل، غواتيمالا، من 11 إلى 13 يونيو/حزيران 2015، وذلك بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي والوكالة السويدية الدولية للتعاون في مجال التنمية من خلال SwedBio. واشترك في حلقة العمل بشأن الحوار ما مجموعه 78 مشتركا رشحتهم الحكومة من أكثر من 30 بلدا، بما في ذلك ممثلو الشعوب الأصلية والأوساط الأكاديمية، وممثلو الحكومة وصناع السياسات، وأعضاء منظمات المجتمع المدني.[5]

27- ونظمت حلقة العمل بالتلازم مع حلقة العمل الدولية للتدريب في مجالالرصد المجتمعي والمؤشرات للمعارف التقليدية والاستخدام المألوف المستدام والبروتوكولات المجتمعية ضمن الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وتم تمويلها من حكومة كل من غواتيمالا واليابان. وأنشئ موقع شبكي مخصص لترشيد مداولات المشاركين عن المعلومات المسبقة المستلمة (http://www.cbd.int/financial/collectiveworkshop.shtml).

28- ومن أجل تقديم هذه المدخلات المسبقة المهمة إلى حلقة العمل، أرسل الأمين التنفيذي الإخطار 2015-043 المؤرخ 16 أبريل/نيسان 2015 يدعو إلى تقديم معلومات عن مساهمة العمل الجماعي في حفظ التنوع البيولوجي، بما في ذلك الخبرات والدروس المستفادة في تطبيق المنهجيات ذات الصلة. واستلمت تقديمات من أستراليا، وكندا، وكولومبيا، ونيبال وتيمور - ليشتي، فضلا عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وتحالف الأقاليم والمناطق التي تقوم بحفظها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وأتيحت على الموقع الشبكي http://www.cbd.int/financial/collectiveaction.shtml ولعناية حلقة العمل بشأن الحوار.

29- ونظمت الأمانة أيضا منتديا على الإنترنت بشأن العمل الجماعي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، انعقد من 1 إلى 15 مايو/أيار 2015 (انظر http://www.cbd.int/financial/forumtk.shtml). وتم توليد 52 بندا من بنود المعلومات الإضافية من المنتدى على الإنترنت وأتيحت إلى حلقة العمل على الموقع الشبكي المخصص المذكور أعلاه.

30- وتقدم بقية هذا القسم تجميعا للنواتج الرئيسية لحلقة العمل، استنادا إلى تقريرها النهائي، الذي أعد تحت رعاية الرئيسين المشاركين لحلقة العمل، السيدة ماريا شولتز (SwedBio) والسيد ادغار سلفين بيريز (Asociación Sotz´il). ويتاح التقرير الكامل كوثيقة إعلامية (UNEP/CBD/SBI/1/INF/6).

باء - تجميع للنواتج الرئيسية

31- سعت حلقة العمل، مع الإشارة إلى التكليف الوارد في المقرر 3/12، إلى تعزيز تصوير وفهم قيمة العمل الجماعي والاعتراف بها، لاسيما لتحديد وسائل ملموسة لوصف وقياس العمل الجماعي. وسعى الحوار إلى تعزيز الفهم بين المشاركين والمساهمة في مزيد من العمل في بيان نماذج مفيدة لتقييم العمل الجماعي.

32- وناقش المشاركون في حلقة العمل مختلف المنهجيات والأطر المفاهيمية من أجل: (أ) توثيق وتقييم مساهمة العمل الجماعي؛ (ب) ومراعاة احتياجات وقيم وأفكار مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والحكومات والأوساط الأكاديمية؛ (ج) إنشاء وصلة مع الجهود الجارية لربط نظم المعلومات المختلفة، ضمن أمور أخرى، من

[5] انظر الإخطار 2015-030 المؤرخ 10 مارس/آذار 2015 الذي دعا إلى ترشيحات لحلقة العمل هذه والإخطار 2015-046 المؤرخ 27 أبريل/نيسان 2015 الذي أبلغ عن قائمة الخبراء المختارين.

خلال نهج قائم على أدلة متعددة استنادا إلى الإنصاف والمعاملة بالمثل، من أجل خلق نواتج تكون مشروعة، وموثوقة ومفيدة لجميع الجهات الفاعلة المعنية؛ (د) وتبادل الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة في تطبيق مثل هذه المنهجيات، واستكشاف الإمكانيات لأفضل استجابةو أفضل تكيف مع الاحتياجات من المعلومات.

33- *المفهوم والنطاق*. وضعت حلقة العمل مفهوم العمل الجماعي على أنه "شخصين أو أكثر يعملان معا لتحقيق هدف مشترك محدد". فقد أكدت الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية أن مفهوم العمل الجماعي هو في صميم سبل عيشها، وأنه مساهمة مهمة في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، ومتأصلا في ثقافاتها الخاصة وفي الآراء العالمية.

34- ولاحظ المشاركون أن العمل الجماعي يمكن أن يسهم في تحقيق جميع أهداف أيشي. ونتيجة لذلك، ينبغي أن يتم معالجة العمل الجماعي وتصويره في إطار جميع الأهداف على أنه متأصلا في حزمة من المساهمات الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف. وقدم الكثير من الأمثلة الملموسة للعمل الجماعي، من جميع القارات، التي تراوحت بين المستويات المحلية للغاية إلى المستويات الإقليمية الكبيرة، امتدت عبر القرون، وبدرجات مختلفة من الجماعية.

35- تعدد *القيم*. تم التشديد على أن القيم المتعددة ينبغي الاعتراف بها في تقييم العمل الجماعي. وفي بعض الحالات يمكن الإبلاغ عن العمل الجماعي بصورة نقدية، شريطة أن ينتج عنه استخداما مستداما للتنوع البيولوجي، ولكن في معظم الحالات، ينبغي الإبلاغ عنه كمساهمات غير نقدية. وشدد الكثير من المشاركين على أن القيم الاجتماعية الثقافية لا يمكن قياسها على نحو ملائم من خلال التقييم النقدي، نظرا لأنها نشأت ضمن إطار عمل ثقافي معين. ويشكل ذلك منظورا فريدا عن القيم من خلال الأدوات الاجتماعية الكثيرة و العلاقات الاجتماعية البيولوجية التي تكون محددة لكل إقليم ولكل نظام معلومات.

36- دور *المعارف التقليدية*. في هذا السياق، من المهم إبراز أن المعارف التقليدية يمكن أن توفر مساهمة مهمة على قدم المساواة للمعارف العلمية في عمليات صنع القرار وعمليات الإبلاغ، وأن ذلك ينطوي على أن الوسائل الكثيرة لحيازة ونقل المعارف التقليدية ينبغي إدراجها والاعتراف بها على قدم المساواة، لاسيما عند الإبلاغ عن العمل الجماعي من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إذ أنه يتعلق بمساهمتها في حفظ التنوع البيولوجي.

37- *منهجيات لقياس وتجميع البيانات*. تم تبادل الكثير من الأمثلة المفيدة والخبرات والوسائل خلال الحوار الذي أظهر كيفية القيام بتقدير وقياس وتجميع البيانات للإبلاغ عن العمل الجماعي في حالات محددة أو بلدان محددة:

(أ) يحدد النهج القائم على أدلة متعددة عملية حشد المعارف التي يمكن أن تجمع بين النظم العلمية ونظم المعارف التقليدية، من أجل الصياغة المشتركة للمسائل التي تسبب مشاكل والاستجابة لها. ويطبق هذا النهج حاليا في مختلف السياقات "التصاعدية"؛ مثلا في أنشطة رسم الخرائط الإيكولوجية الثقافية؛

(ب) نظم الرصد المجتمعي ونظم المعلومات (CBMIS) هو حزمة من الوسائل، أعدتها المجتمعات المحلية استنادا إلى احتياجاتها الخاصة بالرصد، ويستخدم لرصد المؤشرات للمعارف التقليدية في إطار الاتفاقية؛

(ج) لدى تحالف المناطق المحفوظة من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (ICCA) أدوات ووسائل كثيرة لالتقاط مساهمة العمل الجماعي، مثل رسم الخرائط التشاركية ونظام المعلومات الجغرافية، والقصص بشرائط الفيديو والصور، والبروتوكولات المجتمعية البيولوجية الثقافية، وحزم أدوات للرصد البيئي وتقييم التهديدات لمناطقها المحمية الأصلية والمجتمعية.

38- وتفرض الوسائل التنازلية تحديات منهجية وأخلاقية معينة، مثلا فيما يتعلق بالموافقة المسبقة عن علم. وهي تتعرض أيضا للفشل في التقاط اعتبارات محلية مهمة. وفي هذا السياق أشير إلى النُهج الهجينة حيث تجمّع المعارف من الرصد المحلي في معلومات على نطاق أكبر.

39- *الإبلاغ عن العمل الجماعي في إطار الإبلاغ المالي*. لاحظت حلقة العمل أن التدابير الكمية والنوعية يمكن استخدامها كمؤشرات للعمل الجماعي في إطار الإبلاغ المالي:

(أ) الإطار المقترح والمعترف به في المقرر 3/12 هو "الإطار المفاهيمي والمنهجي لتقييم مساهمة العمل الجماعي في حفظ التنوع البيولوجي" الذي أعدته حكومة بوليفيا بدعم من معاهدة التعاون في منطقة الأمازون (ACTO). ويقترح نهجا يتكون من ثلاث وحدات، يربط النمذجة المكانية الجغرافية، والتحليل المؤسسي والتقييم الإيكولوجي.[6] وينبغي أن تستمر المناقشة حول هذا النهج، مع التشديد أيضا على أطر أخرى يمكن استخدامها؛

(ب) تمت مناقشة أن الإبلاغ المجمع يمكن أن يستند إلى الموارد. وعندما يكون للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي بعدا نقديا، يمكن أن يستند الإبلاغ المجمع إلى هذه القيمة. ومن الأمثلة الأخرى المذكورة الوقت المستثمر أو أعداد الأشخاص المشتركين في العمل الجماعي، والاستثمارات والمنافع من ابتكارات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في استخدام الموارد الجينية وإدارتها على نحو جيد، مثل الحبوب، المرتبطة بالمعارف التقليدية؛

(ج) قال المشاركون أيضا إن الإبلاغ المجمع يمكن أن يستند إلى تقييمات تأثيرات العمل الجماعي في البيئة الطبيعية، مثلا مدى المناطق الإيكولوجية الخاضعة للاستخدام المألوف المستدام والحفظ، وعناصر التنوع البيولوجي في هذه المناطق، وحالة واتجاهات استعادة المشروعات والإدارة التقليدية للنظم الحرجية والمائية بما في ذلك خدمات ووظائف نظمها الإيكولوجية. ويمكن أن تستند هذه المؤشرات وعمليات القياس إلى طائفة واسعة من الأدوات؛

(د) لاحظ المشاركون أيضا أن الإبلاغ يمكن أن يستند إلى مقاييس تتعلق بالعملية، مثل اتجاهات الممارسة بشأن نظم الرصد المجتمعي ونظم المعلومات، أو وجود وتنفيذ القواعد أو السياسات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

40- *التوجيه حسب العمليات*. لاحظ المشاركون أن القيم المتعددة والوحداتو التقييمات "الموجهة حسب العمليات" ضرورية للإبلاغ عن العمل الجماعي. وشعروا أن كيفية إجراء تقييمات العمل الجماعي مهمة مثل التوقع بأن التقييمات ستصور الإبلاغ وتتحقق منه.

41- وينبغي إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بوسائل متساوية وشفافة ومفيدة في عملية إعداد طرائق التقييم، فضلا عن عمليات قياس وتقييم العمل الجماعي. ولاحظ المشاركون أنه في بعض البلدان، ما زالت هناك فجوات في الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

42- *التعددية والتكامل المنهجي*. قد يكون من الصعب تقييم العلاقات بين مختلف أنواع التدابير الممكنة، وينبغي عدم افتراض وجود معادل قوي وعالمي بين التدابير النقدية والتدابير غير النقدية. وتعتبر البيانات النوعية والكمية مصادر تكميلية للمعلومات، وينبغي استخدام كلاهما.

43- وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء الإبلاغ المبسط وفشله في الفصل بين كثير من الجوانب التي تؤثر في التكاليف، والمنافع والقيم المتنوعة للعمل الجماعي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والمجتمع ككل. فلا توجد "مبادئ توجيهية عالمية" عن كيفية معالجة أو رصد المسائل غير النقدية المهمة التي يرى معظم المشاركون أنها أساسية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما في ذلك الآراء العالمية ونظم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تحدد شكلها الخاص للقيمة غير النقدية.

44- وشدد الكثير من المشاركين على أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت لعملية إدراج العمل الجماعي، لاسيما في إطار حشد الموارد، ولتحليل مساهمته في أهداف أيشي. وأعربوا عن شواغل إزاء السرعة في هذه العملية التي قد تحدث مخاطر لإعطاء قيمة نقدية غير مناسبة وتضليل التقديرات المالية. وينبغي إعداد منهجيات لسد الفجوة من شأنها أن تجمع بيانات على نطاقات واسعة مع التقييمات التصاعدية التي تنقل جوانب مهمة للسياقات الثقافية المحلية والآراء العالمية.

---

[6] انظر UNEP/CBD/COP/12/INF/7.

45- *المساعدة التقنية والمالية*. هناك حاجة إلى دعم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والبلدان النامية الأطراف، بما في ذلك من خلال المساعدة التقنية والمالية، من أجل قيل العمل الجماعي والإبلاغ عنه، وإنشاء مشروعات تجريبية لتوليد منهجيات متعددة.وعلى المستوى الدولي، يمكن أن ينتج عن هذه العملية طائفة من المؤشرات لتقدير إنجازات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية حسب عملها الجماعي، الذي يتسم بالتنوع الثقافي. وسوف تسهم هذه في جميع الأهداف الـ20 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي.

46- *الروابط بالعمل المتعلق بالاستخدام المألوف المستدام*. من الضروري والملح زيادة الجهود الوطنية المبذولة لحماية وتعزيز نقل المعارف التقليدية فيما بين الأجيال، والابتكارات والممارسات المستندة إلى الأعمال الجماعية المتعلقة بالاستخدام المألوف المستدام وحفظ التنوع البيولوجي. وفي حين أنه من وجهة نظر الحكومات، قد يقتضي تقييم العمل الجماعي استثمارات، فإنه سيولد أيضا منافع، مثل تعزيز السياسات العامة بخصوص حقوق الشعوب الأصلية، والقضاء على الفقر، والأمن الغذائي والسيادة على الأغذية، وصيانة التنوع البيولوجي وخدمات ووظائف النظم الإيكولوجية المرتبطة به، والتراث الثقافي وجوانب أخرى من جوانب الاستدامة. وفي هذا الصدد، تمت ملاحظة أن أنواع أخرى من حشد الموارد، المتعلقة بالعمل الجماعي، تستحق الاعتراف بها ودعمها.وعلى سبيل المثال، فإن التنفيذ المتوقع لخطة العمل المتعلقة بالاستخدام المألوف المستدام التي أيدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر[7] يمكن أن يعتبر استثمارا يستند إلى العمل الجماعي.

جيم - السبيل المقترح للمضي قدما

47- في ضوء النواتج الرئيسية لحلقة العمل بشأن الحوار على النحو الوارد في التجميع أعلاه، يمكن استرعاء الاستنتاجات التالية والتي انعكست في مشروع التوصية لنظر الهيئة الفرعية، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/CBD/SBI/1/7:

(أ) إن دور العمل الجماعي، بما في ذلك من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية، والنُهج غير السوقية لحشد الموارد له إمكانية للمساهمة في تحقيق جميع أهداف أيشي.[8] وفي نفس الوقت، فإن رصد وتقييم مساهمة العمل الجماعي يعتبر محددا من حيث السياق بدرجةعالية، مما يتطلب طائفة عريضة من النُهج المنهجية التي يمكن تطبيقها بطريقة مكيفية وفقا للظروف المحلية.وتطبق النُهج بالفعل وتتميز بإمكانية الزيادة والتكرار، ولكن يبدو أن الأمر يحتاج إلى المزيد من العمل المنهجي، بما في ذلك المشروعات التجريبية والدراسات المرتبطة بها، من أجل تحسينالمنهجيات وإعداد حالات الممارسة الجيدة. وقدرتغب الهيئة الفرعية في التوصية بدعوة المنظمات ذات الصلة إلى دعم هذا العمل، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية والمالية. وفي ضوء الخبرات الخاصة والتمثيل المطلوبين، وبهدف إيجاد التآزرات، يمكن استخدام عمليات وترتيبيات العمل القائمةفي إطار الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، مثل خطة العمل المتعلقة بالاستخدام المألوف المستدام التي أيدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر.

(ب) وعلى المدى القصير، فإن الإرشادات الإشارية بشأن منهجيات لتقييم مساهمة العمل الجماعي ودمجها في الإبلاغ المالي بموجب الاتفاقية يمكن أن تستند إلى المبادئ العامة المتفق عليها التي تنظم تصميم وتطبيق مثل هذه المنهجيات، التي يمكن تكميلها بقائمة إشارية غير حصريةللنُهج المنهجية. ويمكن أن تعتمد هذه الإرشادات على الموضوعات المحددة أعلاه، مثل ما يلي: (أ) تعدد القيم؛ (ب)والتوجيه حسب العمليات؛ (ج) والتعددية والتكامل المنهجي. وتمشيا مع الطلب الوارد في الفقرة 31 من المقرر 3/12، ترد عناصر لمثل هذه المبادئ التوجيهية الطوعية في مرفق بمشروع التوصية المقدم في الوثيقة UNEP/CBD/SBI/1/7.

---

[7] المقرر 12/12، المرفق.

[8] انظر لمقرر 12/12 ألف، الفقرات من 6 إلى 9.